

Distr.: General
17 August 2006
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والستون

البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير بناء على قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء على هذا القرار، وأن يواصل جمع آرائها ومعلومات عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية على سكانها، وأن يقدم تقريراً تحليلياً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، مع تسليط الضوء على التدابير العملية والوقائية في هذا الصدد. ويوجز التقرير الردود الواردة بشأن هذا الموضوع من حكومات ترينيداد وتوباغو والجمهورية العربية الليبية وكوبا بناء على طلب مرسل عملاً بالقرار للحصول على معلومات.

* A/61/150

** قدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه معلومات وردت مؤخراً.



مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٩ من قرارها ١٥٥/٦٠ أن يطلع جميع الدول الأعضاء على هذا القرار، وأن يواصل جمع آرائها ومعلومات عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية على سكانها، وأن يقدم تقريراً تحليلياً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، مع تسليط الضوء على التدابير العملية والوقائية في هذا الصدد.

٢ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفقاً للقرار، طلباً إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لإطلاع الدول الأعضاء على القرار والحصول على معلومات منها. وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كانت المفوضية قد تلقت ردوداً من حكومات ترينيداد وتوباغو والجمهورية العربية الليبية وكوبا. ويتضمن هذا التقرير ملخصات للردود الواردة.

المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

أشارت الحكومة إلى أن ترينيداد وتوباغو لم تخضع لأي تدابير قسرية متخذة من جانب واحد وبأنها "لا تؤيد فرض دول أخرى لتدابير من هذا القبيل على سكانها".

الجمهورية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - أشارت حكومة الجماهيرية العربية الليبية إلى أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان دعا الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدبير انفرادي يحول دون تمتع المواطنين الكامل بحقوق الإنسان مثل الحق في العيش الكريم، بما في ذلك الصحة والغذاء والخدمات الاجتماعية.

٢ - وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الدول عدم استخدام إجراءات اقتصادية للضغط على أي دولة أخرى لأن في ذلك انتهاكاً لسيادة الدول.

٣ - ودعت الحكومة الدول إلى الامتناع عن استخدام التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والتي تؤثر على العلاقات الاقتصادية بين البلدان وتنتهك القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان على الخصوص. ودعت أيضاً جميع الدول إلى عدم طلب تطبيق تدابير قسرية متخذة

من جانب واحد وعدم السماح بتنفيذها، بالنظر إلى أن الجماهيرية العربية الليبية كانت ضمن البلدان التي عانت من تلك التدابير، التي حالت دون التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الحق في التنمية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - أشارت حكومة كوبا إلى أن هذه المسألة بالغة الأهمية بالنظر إلى أن ملايين الناس في العديد من البلدان النامية، بما فيها كوبا، يقعون ضحايا للتدابير القسرية التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو من جانب واحد. وأشارت إلى أن الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان السابقة والعديد من اجتماعات القمة والمؤتمرات الدولية العديدة المنظمة برعاية الأمم المتحدة، قضت في عدة قرارات ومقررات بأن التدابير الاقتصادية القسرية تتناقض وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد كأداة للقسر السياسي والاقتصادي هو اعتداء على استقلال الشعوب وسيادتها وحقوقها في تقرير المصير. وقد أثبتت التجارب أن الضحايا الرئيسيين لذلك هم شعوب البلدان الخاضعة لتلك التدابير، لاسيما أشد الفئات السكانية ضعفا، بما فيها الأطفال والنساء والمسنون والمعوقون.

٢ - وأشارت الحكومة إلى أن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٧٠، والذي وضع مبدأ عدم التدخل في المسائل الواقعة ضمن الاختصاص الوطني لأي دولة، يشير بوضوح إلى أنه لا يجوز لأي دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على التنازل عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على مزايا من أي نوع.

٣ - وترى حكومة كوبا أن فرض تدابير قسرية من جانب واحد يشكل الأداة الرئيسية في سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا على مدى السنوات الخمسين الماضية. وقد أدى الحصار المضروب ولا يزال إلى عواقب وخيمة على الحالة البدنية والنفسية والروحية للشعب الكوبي. وتعتمد الجمعية العامة سنويا منذ عام ١٩٩٢ قرارا يدعو إلى إنهاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

٤ - وأعربت الحكومة عن اعتقادها الراسخ بأن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يواصل المجتمع الدولي التنبيد بتطبيق تلك التدابير.